رئيس اللجنة المالية النيابية لـ "المدى": البرلمان يعرقل عمل الحكومة وهناك كارثة اقتصادية تنتظرنا

اتهم القيادي في ائتلاف دولة القانون ورئيس اللجنة المالية البرلمانية النائب حيدر العبادي البرلمان بعرقلة عمل الحكومة ، وقال العبادي: نرى في الآونة الأخيرة ان البرلمان يحاول ان يتدخل بعمل السلطات التنفيذية. مبينا ان الدستور وضع صلاحيات رئيس الوزراء بشكل واضح وعلى الجميع احترامه .

□ بغداد / اياد التميمي

واضاف العبادي في تصريح لمراسل المدى في البرلمان "نص الدستور على ان اي تبعات مالية هي من اختصاص السلطات التنفيذية ولا يجوز للبرلمان ان يفرض وصايته ، وان الحكومة هي التي تضع سياسة الدولة المالية" .

واشار العبادي "ان مجلس النواب من صلاحياته ان يعطي رأيه ولا يجوز التدخل بشكل مباشر ، لكن ما نراه هو ان بعض اللجان تحاول ان تتدخل بعمل تنفيذي ، وهذا ما لا نرضاه في دولة القانون وفي التحالف الوطني" .

متهما بعض النواب بتحقيق مصالح شخصية ويحاولون بشكل وبآخر ان يسيطروا على المقاولات بل أصبح بعضهم أصحاب شركات تحت غطاء الرقابة المالية متخلين عن منصبهم كنواب في السلطة التشريعية والرقابية " ، وعن ارتفاع الدولار في الآونة الاخيرة اوضح العبادي ان هذه القضية تتعلق بالدولة بشكل خاص وعلى الجميع ان يتعاون مع الحكومة خصوصا مجلس النواب ، مؤكدا ان سبب ارتفاع العملة الاجنبية هو تهريبها الى دول الجوار ، مبينا ان هذا الارتفاع يؤثر سلبا على الموازنة الحالية كون ان الارقام التي وضعت بقانون الموازنة قد تتغير وسيعرض تطبيق الموازنة وسيؤثر حتى على خطة البرلمان للارتقاء بواقع المتقاعدين ، ويؤثر على جميع مفاصل الدولة ، مطالبا الكتل السياسية بعدم التدخل في عمل سياسة البنك المركزي.

وأضاف العبادي أنا تحدثت مع محافظ البنك المركزي واتصلت بالأمانة العامة لمجلس الوزراء حيث ان الأخيرة اكدت عدم تدخلها في عمل البنك المركزي لكنها طلبت من المحافظ ان يوضح التذبذب الحاصل بسعر الدولار ، مشيرا الى ان "عدم استقرار صرف الدولار يؤثر بشكل مباشر على سياسة الدولة" .

وعن موضوع حذف الاصفار اوضح العبادي نحن في اللجنة المالية مع حذف الاصفار ، بشرط ان تتوفر الآلية المناسبة ، لتجنب ما هو متوقع من عمليات تزوير تستعد لها دول اقليمية ، وخمن العبادي ان تكون العملة التي ستتلف هي نحو ٣٠٠ ترليون دينار عراقي ، واشار العبادي الى ان الحكومة لغاية الان لا تعلم بهذا الامر وليس لديها اي خطط مبينا ان الاجراءات التي وضعها البنك المركزي غير كافية لحد الان ، حيث لا توجد اماكن كافية لتلف العملة .

واستدرك العبادي بالقول ان هذه العملية ما لم يحصل فيها توافق سياسي فستعرض البلد الى كارثة اقتصادية لاتحمد عقباها .

من جانب اخر اعتبرت عضو اللجنة المالية عن التحالف الكردستاني النائبة نجيبة نجيب " التدخلات الحكومية خرقا دستوريا واضحا حيث ان المادة ١٠٣ من الفقرة ثانيا اكدت على ان البنك المركزي هو هيئة مستقلة ماليا واداريا ، وارتباطه بمجلس النواب من حيث مراقبة عمله اما المادة ١١٠ التي تعتمدها الحكومة في التدخلات كانت تتحدث عن رسم السياسة المالية ، وليست النقدية فأعتقد ان هناك سوء فهم لدى تفسير الحكومة للصلاحيات .

وتابعت نجيب في تصريح للمدى امس نحن الآن في ازمة سياسية واقتصادية وعلى الجميع ان يتعاونوا فيما بينهم سواء السلطة التشريعية ام التنفيذية ، واذا كانت الحكومة جادة في حل مشكلة التضخم وتدخلت بعمل البنك المركزي فلا توجد مشكلة ، لكنني اشك في ذلك كون ان رئاسة الوزراء تحاول ان تسيطر على الهيئات المستقلة بشكل عام . وكشفت نجيب عن تشكيل لجنة من المالية النيابية لمتابعة موضوع حذف الاصفار مؤكدة على ان التوافقات السياسية لم تغب عن هذا الامر ، كونها ستحدد اقتصاد العراق المستقبلي خصوصا اذا تم تحديد رفع الاصفار بقانون ينظم العملية .

وفي السياق ذاته كشف النائب المستقل صباح الساعدي امس،الاربعاء،عن اختلاف جذري في جدول صرف موازنات الوزارات التي اوردتها الامانة العامة لمجلس الوزراء،عما قدمته وزارة التخطيط وقال الساعدي في مؤتمر صحفي عقده في مبنى البرلمان وحضرته المدى،إن "زيادة الاحتقان الطائفي والمذهبي قد يؤدي إلى انفراط العقد الجامع للوطن بين كل المكونات الاجتماعية بسبب سياسة البعض التي تحاول زرع الاحتقان في المجتمع" .

وأضاف ان "سياسة الدولة العراقية قد تؤدي الى تمزيق البلد "، مشيرا إلى ان "هناك من يريد ان يقسم البلد من اجل مصلحة معينة او لاجل بقائه في منصب معين او من اجل مشروع اكبر من ذلك قد يرتبط بمشاريع اقليمية" .

وبين"ان الحكومة وفق الدستور هي المسؤولة عن ادارة السياسة المالية وتقديم الخدمات للمواطنين فتمسكت في ادارة السياسة وتركت تقديم الخدمات للمواطنين،مبينا ان الدعوات الى انعقاد المؤتمر الوطني ما هي الا على حساب المواطن وخدمة للمصلحة التي تريدها القوى السياسية ". وأوضح"ان نسب انجاز الوزارات لعام ٢٠١١ يؤكد فشل الحكومة في تقديمها الخدمة للمواطنين مع التخصيصات المالية الكبيرة التي خصصت في العام الماضي والتي تعدت ٨٧ مليار دولار لا نجد تنفيذا حقيقيا للموازنة بما تؤكده وزارة التخطيط وفق تقريرها الذي وصل الى البرلمان" .

وتابع"ان جدول صرف الموازنات للوزارات التي أوردتها الأمانة العامة لمجلس الوزراء تختلف جذريا عن ما قدمته .

عالم آخر

■ سرمد الطائي

تشدد إسلامي يخففه الاقتصاد

قبل يومين صدر في امريكا كتاب بعنوان "الاسلاميون وصلوا" وهو مجموعة اوراق بحثية اعدها ونشرها معهد السلام الامريكي ومركز ودور ويلسون الدولي للابحاث، يحاول الاجابة عن اسئلة تتعلق بصعود الحركات الاسلامية وسط تحولات الربيع العربي.

ورصد الاتجاهات السياسية وتحولاتها في العالم امر شائع، فقد شهدت اوربا الشرقية تحولات خضعت لدراسة جيدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في التسعينات، وترك مثل هذا المنعطف آثارا حتى على بلد مثل ايران، فبواكير الاصلاحية الايرانية مع الرئيس السابق محمد خاتمي كانت لا تخفي تأثرها بأدبيات الاصلاح التي ظهرت بين حركات اليسار في اوربا الشرقية، وباتت نموذجا للفكر المتشدد الذي يواجه واقعا متغيرا وينجح في التكيف معه عبر اجراء اصلاح عميق لطريقة عمله. وحين تغيرت الكتلة الاشتراكية بعمق وتسارع احيانا، لم يجد المتشددون الايرانيون عيبا في طرح سؤال الاصلاح على انفسهم، وصرنا نسمع من اسماء كانت مساهمة في بناء نظام ولاية الفقيه بكل ملامحه القاسية، ضرورة مراجعة كل ما حصل واتخاذ قرار تاريخي بالانفتاح، وهو القرار الذي اتخذه تيار واسع في طهران لكنه تعرض الى قمع منظم معروف.

وهناك اليوم اسلاميون وصلوا الى السلطة لتوهم، وخرج معظمهم من البيئات الدينية المقموعة طيلة عقود، وهم ليسوا مجرد جائعين للسلطة، بل يمثلون "عقيدة مظلومة" او "محظورة" تريد ان تمارس علانيتها ونفوذها بأوسع اشكال الحرية المتطرفة.. وهؤلاء من حاول كتاب "الاسلاميون وصلوا" معالجة مصائرهم فكريا وسياسيا.

الكتاب الذي قدم عرضا مركزا له موقع "الطريق الاخضر" المقرب على المرشح الخاسر في انتخابات الرئاسة الايرانية ميرحسين موسوي، يقول باختصار ان هناك فرصة لجميع المراقبين كي يرصدوا ظهور "تيار اسلامي متحول" في مصر وتونس وربما سوريا ايضا، بعوامل يكون على رأسها الاقتصاد.والباحثون يسجلون التحول الاول لاكثر التيارات تشددا في الشرق الاوسط، وهو "تقبل الديمقراطية" او الانخراط فيها، بعد ان كانت لعقود "خطيئة كبيرة" في الادبيات الاسلامية. ويقولون ان الاسلاميين صاروا يتعاطون المفهوم الديمقراطي انطلاقا من كونه احد الخيارات الاكثر فعالية في مواجهة النظم المستبدة، اذ صارت المطالبة بالانفتاح السياسي والانتخابات وحرية الجمعيات السياسية وحقوق الاقليات، ظاهرة كبيرة في المنطقة ونجحت في اسقاط عدد من الانظمة.

وبناء على ذلك ربما يمكن للواقع الصعب الذي اجبر الاسلاميين على الاعتراف بجزء من الديمقراطية، ان يجبرهم على تعديل الاتجاه والتكيف مع مجموعة الحقائق الكبيرة التي تواجه شعوب الشرق الاوسط. والكتاب الصادر في امريكا يعتقد ان الاسلاميين الذين سيحكمون مصر وتونس وربما سوريا، والذين نجحوا في الوصول الى السلطة باسم مطلب ديمقراطي اسقط الاستبداد، سيواجهون صعوبات في ادارة شعوبهم الفقيرة. اي ان التحدي الاقتصادي وكيفية توفير فرص عمل ومستويات معقولة من الرفاه وحل الازمات العميقة، ستحتم على الاحزاب الدينية ان تتكيف مع نظام عالمي اقتصادي حديث ومعولم، كي تستقطب استثمارات وفرصا لنقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات الصناعية والتنموية.. وهذا معناه المزيد من الانفتاح على الغرب والتحالف معه، واعادة النظر في الادبيات التي لم تكن تقبل التعايش مع العالم الحديث، وتظل غارقة في تراث مليء بفتاوى تحرم ظواهر واسعة من الحياة المعاصرة.

وهكذا فإن الفقر والفاقة قد يتيحان لنا رؤية اصلاح عميق للادبيات الدينية بأشكال عدة، وهي عملية لن تكون سريعة وسهلة، لكنها يمكن ان ترصد بوضوح خلال السنوات العشرة المقبلة.

انني امر بشكل سريع على عرض هذا الكتاب، وافكر في اسلاميي العراق. فهل سيخضعون للقاعدة نفسها ويصلحون مواقفهم المتشددة في الغالب ازاء ما تتطلبه الحياة الحديثة؟ لا ادري لكن ما يقلقني هو فرق اساسي، اذ ان اسلاميي مصر وتونس خارجون من بلدان فقيرة عليها ان تتطور كي تنتج وتأكل مما تزرع وتصنع، اما اسلاميو العراق فلديهم اليوم اكبر حقول النفط في العالم، وفي وسعهم ان يبيعوا النفط ويعيشوا كيفما شاؤوا، ودون ان يقوموا بتعديل يذكر لمواقفهم، خاصة اذا زادت فلوس النفط ٤ اضعاف كما نتوقع خلال العقد المقبل. وحينئذ فإن على الشرائح العراقية التي ترغب برؤية بلد بمواصفات حديثة، ان تبحث عن عامل آخر للانفتاح، غير العامل الذي قد يشتغل في مصر وتونس!

الساعدي يطالب بإقالة ستة وزراء لـ"فشلهم" في أداء مهامهم

□ بغداد / المدى

صباح الساعدي

أكد النائب المستقل صباح الساعدي، امس الاربعاء أن بعض الوزارات لم تنجز أكثر من ٦٪ من مشاريعها، وفي حين طالب بإقالة ستة وزراء لفشلهم في أداء مهامهم، لفت إلى أن أكثر من ١٠ مليارات دولار من تخصيصات العام الماضي أعيدت إلى موازنة العام الحالي ٢٠١٢.

وقال صباح الساعدي خلال مؤتمر صحافي عقده في مبنى البرلمان إن "مجلس النواب ألزم الوزارات بصرف ٧٥٪ من ميزانياتها العامة لها على تنفيذ المشاريع التي تقع ضمن اختصاصاتها"، مبينا أن "بعض الوزارات لم تحقق نسب انجازات أكثر من ٦٪".

وأضاف الساعدي أن "تقرير وزارة التخطيط اثبت حقائق تخالف تقارير مجلس الوزراء"، داعيا مجلس النواب إلى "محاسبة الوزراء الذين لم يحققوا نسب انجاز عالية في وزاراتهم".

وطالب الساعدي بـ"إقالة خمسة او ستة وزراء لفشلهم في أداء مهامهم"، مشيرا إلى أن "ما يقارب ٥٠٨ مليارات دولار مجموع موازنات العراق خلال السنوات الثماني الماضية، لم تتمكن الحكومات المتعاقبة من تحقيق شيء كبير للمواطن العراقي"، لافتا إلى أن "تقرير وزارة التخطيط سجل نسب انجاز ٦٪ لوزارة التربية، و٢٩٪ لوزارة الدفاع، والداخلية ٥٠٪ والبلديات ٣٩٪ والتعليم العالي ٣٩٪ والثقافة ١٢٪".

وأشار الساعدي إلى أن "عدم وجود تخطيط في إدارة الدولة يؤدي إلى ضياع مالي كبير"، مؤكدا أن "أكثر من ١٠ مليارات دولار من مخصصات العام الماضي، أعيدت إلى موازنة العام الحالي، بسبب عدم تقديم نسب انجاز عالية للوزارات".

يشار إلى أن البرلمان أقر الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٢ خلال جلسته الـ٢٥ من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية التي عقدت في ٢٣ شباط ٢٠١٢ بقيمة بلغت نحو ١٠٠ مليار دولار، وتم احتسابها وفقاً لتصدير النفط الخام على أساس معدل سعر قدره ٨٥ دولاراً للبرميل الواحد وبمعدل تصدير قدره ٢ مليون و٦٠٠ ألف برميل من ضمنها صادرات إقليم كردستان.

الخارجية النيابية تبحث تضييف سفراء دول الجوار

□ بغداد / المدى

بحثت لجنة العلاقات الخارجية النيابية امس تضييف سفراء دول الجوار العراقي وتشكيل لجان صداقة برلمانية مشتركة مع مجموعة من البلدان التي تقدمت بطلبات رسمية الى مجلس النواب.

وذكر بيان للجنة تلقت المدى نسخة منه امس، أن" لجنة العلاقات الخارجية وفي اجتماعها الثالث والاربعين من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية درست مجموعة من الطلبات التي تقدمت بها كل من المملكة العربية السعودية واليابان وبولندا لتشكيل لجان صداقة برلمانية مشتركة وتشكيل لجنة صداقة موحدة مع دول الخليج".

وأضاف " كما درست اللجنة الجدوى السياسية والاقتصادية للزيارات التي تقوم بها الوفود البرلمانية ، في الوقت الذي قدمت فيه مجموعة من النواب تقارير مفصلة عن زيارات لجنة العلاقات الخارجية الى مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي في كامبالا- اوغندا ، والزيارات التي قام بها وفد لجنة العلاقات الخارجية الى رومانيا وتركيا ولندن وباكو ".

وتابع البيان ان" اللجنة قررت تقديم دعوة لاستضافة سفراء دول الجوار الجغرافي للعراق للحديث عن حقيقة تطورات الاوضاع في العراق بعيدا عن المزايدات الاعلامية وموقف العراق من القضايا الاقليمية والدولية"

من جانبه قدم رئيس اللجنة همام حمودي بحسب البيان "التهاني للنائبة الا طالباني بمناسبة انتخابها كعضو في لجنة تنسيق البرلمانيات في الاتحاد البرلماني الدولي".

طعمة: خلاف حول قانون المحكمة الاتحادية

زعماء الكتل يتفقون على آلية لعمل الهيئات المستقلة

□ بغداد / المدى

عقدت هيئة رئاسة مجلس النواب أمس الأربعاء اجتماعا في القاعة الدستورية بالمجلس ضم رؤساء وممثلي الكتل النيابية لمناقشة وضع الهيئات المستقلة ومشروع قانون المحكمة الاتحادية.

وأكد اسامة النجيفي رئيس مجلس النواب في مستهل الاجتماع الذي حضره السيد عارف طيفور نائب رئيس المجلس على اهمية الحفاظ على الدستور وحماية واستقلالية الهيئات المستقلة منوهاً الى دقة العلاقة مع السلطة التنفيذية لأسباب عدة من بينها عدم وضوح الدستور في بعض المفاصل وسعي المجلس في بناء الحياة الديمقراطية في البلد.

ومن جانبه رئيس كتلة الفضيلة اكد على ان زعماء الكتل توصلوا الى اتفاق بخصوص عمل الهيئات المستقلة بوضعهم ثلاث اليات .

و ذكر بيان للدائرة الاعلامية بمجلس النواب حصلت المدى على نسخة منه ان الرئيس النجيفي شدد على اهمية استكمال التشريعات القانونية التي تُسهّل عمل الهيئات المستقلة ووضع الهيكلية الكاملة لها ، داعيا اللجان المعنية الى بذل المزيد من الجهود من اجل انجاز القوانين الخاصة بالهيئات ، مبينا ان" التفاهم مع الحكومة امر مهم لحسم مسالة ارسال اسماء المرشحين لتولي المناصب في الهيئات المستقلة ومن بينها مجلس الخدمة الاتحادي بالاضافة الى ضرورة اسراع مجلس النواب بالمصادقة على مرشحي الدرجات الخاصة."

واتفق المجتمعون - بحسب البيان - على" اهمية اكمال القوانين الدستورية وتقديم اسماء المرشحين للدرجات الخاصة ممن يعمل بالوكالة في وزارات ومؤسسات الدولة فضلا عن تطابق وجهات النظر بشان ضرورة سرعة تشريع قانون المحكمة الاتحادية وفقا للدستور من خلال التوصل الى رؤىً توافقية بخصوص نقاط الخلاف.

و في ذات السياق اكد رئيس كتلة الفضيلة البرلمانية النائب عمار طعمة على ان المجتمعين اتفقوا على وضع آلية لعمل الهيئات المستقلة متكونة من ثلاث نقاط رئيسة تحث النقطة الاولى على ضرورة اسراع البرلمان بالمصادقة على رؤساء تلك الهيئات كون اغلبهم يعمل بالوكالة ، بينما أكدت الفقرة الثانية على اقرار التشريعات المتعلقة بهذه الهيئات وان رئاسة المجلس ستعطي للجان اولية تشريع القوانين ذات العلاقة ، بالاضافة الى اعتماد آلية تجعل من السلطتين التنفيذية والتشريعية متعاونتين فيما بينهما ، من خلال اجتماعات دورية بين السلطتين و تشكيل لجان مشتركة ما بين الرئاسات الثلاثة لمعالجة اي تجاذب قد يحصل . واستدرك طعمة ان الجميع لم يعترض على هذه الالية بما فيهم ائتلاف دولة القانون كون ان الالية التي وضعها زعماء الكتل دستورية واعتمدت على مبدأ التوافق السياسي. اما بخصوص قانون المحكمة الاتحادية قال طعمة "ان هذا القانون هو من القوانين الاستراتيجية فكان لا بد من ان يكون هناك استعراض للقانون بشكل مفصل" .

واضاف طعمة ان النقطة الخلافية الوحيدة التي اعترضت القانون من قبل الكتل زعماء الكتل هي المتعلقة بعلماء فقه الشريعة ، وخبراء الفقه القانوني حيث توصل المجتمعون الى صيغة مبدئية الى ان القوانين التي تخص الشريعة ما ان تعارضت مع توجهات الدولة فأن من حق خبراء الفقه القانوني ان ينقضوا هذا القانون ، وبالنسبة للقوانين التي تخص الحريات والتوجهات الديمقراطية العلمانية ، لفقهاء الشريعة حق النقض ايضا .